الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

دورة افتراضية، 24–28 أيار/ مايو 2021

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء *
(الدورة الإفتراضية ، 27 أيار/ مايو 2021)

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤيد بالكامل الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة (أيلول/ سبتمبر 2019)، والذي يؤكد من جديد الالتزام بالنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة لعام 2019، ولا سيما الالتزام الذي قطعته الحكومات في جميع أنحاء العالم على "تحسين استراتيجيات إدارة الموارد الوطنية من خلال نهج دورة الحياة الكاملة المتكاملة والتحليل لتحقيق اقتصادات ذات كفاءة في استخدام الموارد ومنخفضة الكربون"، مع مراعاة الظروف الوطنية،

وإذ تلاحظ إنشاء التحالف العالمي للاقتصاد الدائري وكفاءة الموارد، والذي يهدف إلى دعم الانتقال إلى اقتصاد دائري عالمي من أجل استخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة وإنصافاً من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتصنيع الشامل والمستدام،

وإذ تشدد على أن الاقتصاد الدائري والرقمنة والتفاعل بينهما يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان،

وإذ تدرك أنه بسبب وباء كوفيد- 19، فإننا نواجه اضطرابات كبيرة ستجبرنا على استخدام وسائلنا المحدودة بشكل أكثر كفاءة على خلفية الأزمة،

وإذ تؤكد على أن جائحة كوفيد- 19 قد عكست مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس، لا سيما لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والحد من الفقر، وكشفت عن أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية العميقة والتحديات التي تعالجها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما يجعل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر ضرورة وإلحاحاً،

وإذ تؤكد على أن الاستهلاك والإنتاج المسؤولان هما عنصران محوريان وشاملان لأهداف التنمية المستدامة، ووسيلة حاسمة لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر اخضراراً، لأنهما يتيحان الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وتقليل التدهور البيئي والتلوث والنفايات، والنظر في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة مع خلق فرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يسهم في القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك،

وإذ تدرك أن أزمة الجائحة كشفت عن هشاشة سلاسل القيمة الطويلة والمعقدة، وعيوب نمط الإنتاج والاستهلاك الخطي "الأخذ- الاستفادة- الاستخدام- التخلص"،

وإذ تلاحظ أن أسعار المنتجات لا تعكس دائماً التكاليف البيئية أو الاجتماعية، مثل تأثيرات التلوث أو العمالة منخفضة الأجر، والتي لها تأثير سلبي على صحة الناس ونوعية حياتهم،

وإذ تشجع الكشف عن معلومات المنتج المناسبة للمستهلكين، وتعزيز تطوير تدابير لزيادة الشفافية في سلاسل الإنتاج،

وإذ تؤكد على أن التحول الاقتصادي الدائري، على الرغم من ارتباطه في الغالب بتصنيع المنتجات أو الصناعات كثيفة الموارد وسلاسل القيمة،

يشير إلى الاقتصاد ككل، بما في ذلك الصناعات التي تهيمن عليها الخدمات، مما يتطلب مشاركة كامل نطاق الجهات الفاعلة في كل صناعة وقطاع،

وإذ تلاحظ أن العالم حالياً في خضم إنشاء اقتصاد أكثر دائرية، من خلال مبادرات السياسة مثل خطة عمل الاقتصاد الدائري الأوروبي، والثورة الرقمية، وكلاهما لديه القدرة على تحويل الاقتصاد والمجتمع،

وإذ تلاحظ أيضاً أن جهوداً كبيرة تبذل حالياً من قبل صانعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز وتنظيم كلتا التحولات مع الحاجة المتزايدة إلى مواءمة جهودهم أو إنشاء جسور بين السياسات،

وإذ تؤكد أنه، من خلال سياسة "الرقمنة من أجل التنمية "(D4D)، يتم النظر في الكيفية التي يمكن أن تغير بها الرقمنة حياة الناس وتؤدي إلى نمو شامل وفاعل وعادل وفعال وميسور التكلفة وأسرع، وقبل كل شيء، عالمي مستدام،

وإذ تلاحظ أن الرقمنة تؤدي إلى ظهور منصات رقمية جديدة، وتساعد في إنشاء أنواع جديدة من الأسواق، والتي يمكن أن تستند إلى التمثيل الافتراضي للمنتجات والعمليات، وتسهيل التواصل والتعاون والمشاركة مع أصحاب المصلحة بشكل أسهل وأكثر كفاءة،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن الرقمنة تساعد على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة، بما في ذلك كفاءة الموارد،

وإذ تؤكد على الدور المهم للتعلم الرقمي ومنصات التعاون الدولية، غالباً باستخدام تقنيات افتراضية، للتعلم والتواصل والإنشاء المشترك، بينما تفرض جائحة كوفيد- 19 تحديات خطيرة على التعليم في جميع أنحاء العالم بسبب محدودية الوصول إلى البنية التحتية والتقنيات،

وإذ تدرك أن الرقمنة ليست هدفاً بحد ذاته، ولكنها عامل مساعد ومُسرّع لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17 بفعالية،

وإذ تسلط الضوء على حقيقة أن أزمة كوفيد- 19 قد سرعت الرقمنة،

وإذ تضع في اعتبارها أنه، بسبب تقييد حركة الناس بسبب البروتوكول الصحي الذي يحدد المسافة الجسدية نتيجة للجائحة، تغير سلوك المستهلكين تجاه الرقمنة تغيراً جذرياً، لا سيما من حيث المعاملات المتعلقة بالسلع الخاصة والعامة على حد سواء.

وإذ تؤكد أن أية استراتيجية مستقبلية للحد من مخاطر الكوارث ستكون مدفوعة بالبيانات (الكبيرة)،

وإذ تولي الاعتبار الواجب لتجنب تحول أكثر الناس ضعفاً إلى ضحايا للاقتصاد الدائري والرقمنة من خلال إدراج التضامن في عملية التعافي من أجل اغتنام فرص الأزمة الحالية بالكامل،

وإذ تؤكد على أن التحول إلى الاقتصاد الدائري ينطوي على إمكانية تمكين البلدان من فصل النمو عن استخدام الموارد والأثر البيئي، وتوليد الفرص الاقتصادية، وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل، وحماية البيئة وصحة الإنسان،

وإذ تؤكد على أن تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري في القطاعات الرئيسة يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتصدي بنجاح لتغير المناخ،

وإذ تضع في اعتبارها أن خلق طلب استهلاكي على المنتجات ذات الكفاءة في استخدام الموارد يمكن أن يمثل تحدياً، لأن المنتجات المستدامة بيئياً قد لا تكون متاحة بسهولة أو ميسورة التكلفة أو سهلة الاستخدام أو عملية وجاذبة للمستهلكين، لا سيما في المراحل الأولى من تطويرها،

وإذ تقر بإمكانية الرقمنة في تعزيز الاقتصاد الدائري، وتشدد على أن الاقتصاد الدائري ومبادئ الاستدامة ينبغي أن يكونا في صميم الرقمنة،

وإذ تلاحظ أن الرقمنة والاقتصاد الدائري مدفوعان بـ "تكنولوجيات الربط" التالية: إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والبيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والواقع المعزز، وسلسلة الكتل (بلوك تشن)،

وإذ تدرك أن الاقتصاد الدائري والرقمنة يمكن أن يسهما في النمو الاقتصادي العادل ويتيح التمكين الاقتصادي للمرأة والفئات الضعيفة من السكان والعمل الجماعي بقيادة الشباب،

وإذ تؤكد أن تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري يتطلب طموحاً وإرادة سياسية وتغييراً أساسياً في الرؤية على جميع المستويات، الأمر الذي يتجاوز كثيراً جداول الأعمال السياسية الرقمية والبيئية القياسية،

ويجب أن تستند إلى نهج وطني منهجي بمشاركة جميع قطاعات المجتمع، وكذلك بشأن تعزيز التعاون الدولي،

1. *تدعو* البرلمانات إلى إعطاء الرقمنة والاقتصاد الدائري مزيداً من الأهمية على جدول الأعمال السياسي، كجزء من جهودها الرامية إلى معالجة أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛

2. *تدعو* البرلمانات إلى تعميم مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري في السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية، واعتماد إطار تمكيني لتنفيذها؛

3. *تلاحظ* أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للحد من أوجه عدم المساواة القائمة فيما يتعلق بالوصول إلى المنصات الرقمية من جانب النساء والعديد من الفئات السكانية الضعيفة وكذلك الشرائح المهمشة من المجتمع، بما في ذلك السكان الأصليون والمجتمعات التي تعاني من العنصرية والأشخاص ذوو الإعاقة من أجل تعزيز مشاركتهم الكاملة في التحول الاقتصادي الرقمي الذي ينبغي مراعاته على النحو الواجب؛

4. *تشجع* البرلمانات على تعزيز الأطر التنظيمية الملائمة، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والمالية، بهدف تمكين نماذج الاقتصاد الدائري من تقديم منتجات وخدمات مستدامة قابلة للتطوير والتنافسية من حيث السعر والجودة والملاءمة؛

5. *تدعو* جميع الجهات الفاعلة إلى اتخاذ الخيارات المبتكرة الصحيحة على خلفية الجائحة، وإعطاء الأولوية للقطاعات والتكنولوجيات المستدامة التي تثبت صحتها في المستقبل مع الاستفادة من المزايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الهائلة للرقمنة الذكية؛

6. *تدعو* البرلمانات إلى الاعتراف بضرورة إتاحة الفرصة لتحقيق الانتعاش المستجيب والشامل والمنخفض الكربون من كوفيد- 19، باعتبار ذلك وسيلة تمكينية لتحقيق خطة عام 2030، وتدعوها إلى ضمان أن تتضمن خطط الانتعاش ممارسات استهلاكية وإنتاجية مسؤولة، على أساس مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري، من بين أمور أخرى، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

7. *تدعو* البرلمانات إلى اعتماد تشـــريعات تعالج الهدر والفاقد من الأغذية في كل مرحلة ومســتوى من ســلســلة الإمدادات الغذائية، وتحفيز اســتخدام التكنولوجيات الجديدة لإنشـــاء نظام زراعي وغذائي متكامل يتم بموجبه الاســتفادة المثلى من الأغذية وتقليل فقدان الموارد وإهدارها إلى أدنى حد؛

8. *تحث* البرلمانات على دعم السياسات التي تشجع الإصلاح وإعادة الاستخدام وإعادة تدوير الموارد، بما في ذلك تصميم المنتجات المناسبة لإعادة التدوير، والحد من استهلاك المواد الأولية، واستخدام الموارد الثانوية لتيسير الإدارة المستدامة للموارد، وتدعوها إلى تشـــجيع نماذج جديدة للأعمال التجارية والخدمات التي لا تعتمد على الاســـتهلاك الشامل للمنتجات التي يمكن التخلص منها؛

9. *تطلب* من البرلمانات ضـــمان اتباع نهج أكثر شمولية لتحقيق الاســـتدامة في أداء جميع المؤسسات العامة، المركزية والمحلية، مع دمج مبادئ الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الدائري، بما في ذلك اعتماد أطر تشريعية وأنظمة رصد خضراء ومستدامة للمشتريات؛

10. *تدعو* البرلمانات إلى تشجيع تنسيق السياسات الدولية لمعايير ولوائح وسياسات الاقتصاد الدائري؛

11. *تدعو* البرلمانات إلى تهيئة بيئة مواتية لتطوير وتطبيق الحلول الرقمية، مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل (بلوك تشن)، بهدف تعظيم إمكانات الاقتصاد الدائري؛

12. *تدعو* البرلمانات أيضـــاً، في إطار الجهود المبذولة لتهيئة بيئة مواتية للرقمنة والاقتصـــاد الدائري، إلى التركيز بشكل خاص على سياسات البيانات وهيكلة البيانات المشتركة؛

13. *تدعو* البرلمانات إلى تشجيع البحث والتطوير لزيادة الابتكار وتقاسم المعارف، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، ولا ســـيما إلى البلدان النامية بشـــروط متفق عليها من أجل اســتيعاب التكنولوجيات النظيفة التي تتســم بالكفاءة في اســتخدام الموارد والارتقاء بها وتكرارها والممارسات التجارية المبتكرة القائمة على الرقمنة والاقتصاد الدائري؛

14. *تشـــجع* البرلمانات على تعزيز التعاون مع بنك التكنولوجيا للبلدان الأقل نمواً، الذي أنشـــئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/71/251، والذي يضـطلع بدور حاسـم في الرقمنة للبلدان الأقل نمواً لتحقيق التنمية المسـتدامة من خلال تيسير الوصول إلى التقنيات الرقمية وتنفيذها وتقديم المساعدة في مسائل إدارة البيانات؛

15. *تدعو* برلمانات البلدان المانحة إلى تشـجيع وكالات التعاون الإنمائي الدولية على تعميم مبادئ الرقمنة والاقتصـاد الدائري في برامجها للمسـاعدة المالية وبناء القدرات الرامية إلى دعم الانتعاش الاقتصادي لفيروس كوفيد -19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

16. *تدعو* الحكومات أيضاً إلى دمج المهارات الرقمية وأسلوب الحياة الدائري في التعليم في أقرب مرحلة ممكنة؛ وتنظيم حملات توعية لتشـــجيع المســـتهلكين على المشـــاركة في الممارسات المستدامة؛

17. *تدعو* البرلمانات إلى تهيئة بيئة مواتية لوصـــول المواطنين إلى الحلول الرقمية من أجل تمكينهم الرقمي؛

18. *تدعو أيضاً* البرلمانات والحكومات إلى تخصـيص الموارد المالية المناسـبة لتشـجيع تطوير نماذج الأعمال التجارية في الاقتصـــاد الرقمي والاقتصـــاد الدائري، مع تمكين منظمي المشاريع من الشباب والنساء على وجه التحديد من القيام بذلك؛

19. *تدعو* كذلك البرلمانات إلى تعزيز أطر وسياسـات التعليم الشـامل للرجال والنسـاء من أجل تعزيز فرص التعليم وتنمية المهارات الرقمية للنســـاء والفتيات في مواضـــيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتضييق الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء؛

20. *تشـــجع* البرلمانات على دعم الجهود التي تبذلها المؤســـســـات الإقليمية والمحلية لتعزيز الاستدامة الحضرية من خلال تطوير مدن ذكية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة تعمل على تحسـين نظم الاتصـالات والنقل والطاقة والمياه والصـرف الصـحي رقمياً، وفقاً للاقتصـاد الدائري ومبادئ الرقمنة؛

21. *تشـــدد* على الحاجة الملحة للعمل على تهيئة بيئة دائرية البناء من خلال اعتماد ممارسـات بناء تقلل من اسـتخدام المواد الخام لخفض الانبعاثات، عن طريق زيادة معدل

استرداد نفايات التشييد والهدم، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وإطالة عمر المباني القائمة؛

22. *تدعو* البرلمانات إلى تشجيع إدماج نماذج الاقتصاد الدائري في الاستجابة الوطنية لتغير المناخ، وتدعوها إلى ضمان اشتمال سياسات واستراتيجيات تغير المناخ على تدابير لتحسين الاستفادة من المنتجات عن طريق تعظيم استخدامها وإطالة عمرها؛ وتعزيز إعادة التدوير (باستخدام النفايات كمورد)، مع تشجيع التصميم الدائري الذي يقلل من استهلاك المواد، ويستخدم بدائل منخفضة الكربون؛

23. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى تشجيع الشفافية الكاملة فيما يتعلق بجميع المواد المستخدمة في التصنيع من أجل الحد من إدخال أية مواد كيميائية ضارة في دورة الإنتاج، وكذلك تشجيع استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير بالكامل؛

24. *تدعو* البرلمانات إلى دعم اعتماد معايير بيئية واجتماعية سليمة للصناعات الاستخراجية، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك المعايير وأطر السياسات التي تعزز إعادة التدوير المستدام للمواد الثانوية وتخفف من حدة التحديات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي؛

25. *تدعو* البرلمانات إلى الترويج للرقمنة والحلول الدائرية، بما في ذلك الشراء الدائري والتصميم الدائري والخدمات بدلاً من المنتجات، كوسيلة لتطوير صناعة سفر وسياحة أكثر مرونة واستدامة اقتصادياً وبيئياً؛

26. *تطلب* من البرلمانات أن تضمن قيام الحكومات بالاستثمار في البنية التحتية الرقمية الملائمة من أجل تغطية الإنترنت المأمونة والميسرة والميسورة التكلفة، والاتصال، والأطر التنظيمية لحماية البيانات/ الخصوصية، ومعايير الأمن السيبراني وحوكمته، من أجل تمكين الاقتصاد الدائري والرقمنة من أجل التنمية لبلوغ إمكاناتهما الكاملة؛

27. *تدعو* البرلمانات إلى تحفيز تنفيذ نماذج الأعمال الدائرية ذات الفوائد الطويلة الأجل، مثل تغيير سلوك المستهلك، وتحفيز الابتكار، وتوسيع نطاق التكنولوجيات ونشرها؛

28. *تدعو* البرلمانات إلى تحفيز التواصل والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي بين المدارس ومؤسسات وشبكات البحث وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة (مثل الشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية) لإيجاد حلول رقمية للتحديات المتعلقة بالاقتصاد الدائري، على سبيل المثال عن طريق تشجيع المشاركة من خلال المنافسات ومسابقات البرمجة؛

29. *تدعو* البرلمانات إلى ضمان تصدي الجهود المبذولة للتعجيل بالتحول إلى الرقمنة والاقتصاد الدائري للمخاطر المحتملة، مثل زيادة استخدام المواد والطاقة، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعميق الفجوة الرقمية فيما بين البلدان وداخلها، وزيادة البصمة البيئية لصناعة تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن العواقب السلبية للتحول من حيث الأمن وصحة الإنسان؛

30. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز التعاون مع البرلمانات الأعضاء والمنظمات الأخرى من أجل جمع الأدلة بشأن الاقتصاد الدائري والبيئة والرقمنة، وتحديد التفاعل فيما بينها وتعزيز المبادئ التوجيهية للعمل البرلماني؛

31. *تهيب أيضاً* بالبرلمانات أن تحرص على إدماج مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري والأهداف المعززة لهذا الغرض عند الموافقة على اتفاقات التجارة الحرة المستقبلية التي تتطلب تصديق البرلمان عليها؛

32. *تدعو* البرلمانات إلى دعم استخدام البيانات الرقمية الموحدة والقابلة للمقارنة والعالية الجودة التي يتم استخراجها والتحقيق فيها وإدارتها بشكل سليم، وتشدد على أنّ تعزيز الرقمنة أداة مهمة لدعم جمع المعلومات وإيصالها بكفاءة وموثوقية، وهما عنصران أساسيان من أجل اقتصاد دائري آمن ومستدام؛

33. *تطلب* من البرلمانات ترشيد المناقشة بشأن تبادل البيانات من خلال التمييز بين الأنواع المختلفة من البيانات وإنشاء تنظيم عادل وعملي للبيانات يستند إلى الحس السليم من خلال ضمان الوصول العادل إلى البيانات، فضلاً عن توفير حماية عادلة

للبيانات وفقاً للبيانات المقبولة دولياً ومبادئ الحماية وحقوق الملكية الفكرية والأطر القانونية الأخرى ذات الصلة حسب الظروف الوطنية؛

34. *تشجع* البرلمانات والحكومات على الانخراط في حوار مع أصحاب المصلحة (مثل المجتمع المدني والشركات والإدارات) من أجل زيادة وعيهم بأهمية توفير البيانات المفتوحة وتحويلهم إلى جهات مشاركة فعّالة في اقتصاد البيانات وإلى جهات مشاركة في إنشاء المعارف عندما يكون ذلك ممكناً قانونياً؛

35. *تدعو* البرلمانات إلى توخي تدابير تهدف إلى معالجة افتقار الناس إلى المهارات الرقمية الأساسية ومحو الأمية الإلكترونية، وزيادة عدد المهنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل وغيرها من المهنيين الرقميين، كوسيلة لتشكيل استباقي للتحول الرقمي الذي يتمحور حوله أبعاد التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

36. *تدعو* البرلمانات إلى تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتنفيذ برامج بناء القدرات بهدف زيادة الوعي والمعرفة بين البرلمانيين بشأن التفاعل بين الرقمنة والاقتصاد الدائري وإمكاناته في تعزيز الانتعاش المستجيب والأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان.

تم التفاوض على القرار تمشيا مع النظام الداخلي الخاص الذي ينظم الجلسات الافتراضية لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي واللجان الدائمة. تم استلام الحجوزات من:

الهند، التي أبدت تحفظات على الفقرتين 7 و29 من الديباجة، ونيكاراغوا التي أبدت تحفظات على الفقرات 3 و8 و20 و28 من المنطوق.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

142nd IPU ASSEMBLY

Virtual session, 24-28 May 2021

Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production

Resolution adopted by consensus by the 142nd IPU Assembly*
(Virtual session, 27 May 2021)

The 142nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Fully endorsing the Political Declaration of the Sustainable Development Goals Summit (September 2019), which reaffirms the commitment to advance the 2030 Agenda for Sustainable Development, and calls for accelerated action in order to achieve the SDGs,

Recalling the Ministerial Declaration of the 2019 United Nations Environment Assembly, particularly the commitment made by governments worldwide to "improve national resource management strategies with an integrated full life-cycle approaches and analysis to achieve resource-efficient and low-carbon economies", while taking into account national circumstances,

Noting the establishment of the Global Alliance on Circular Economy and Resource Efficiency, which aims to support the transition to a global circular economy for more efficient and equitable use of resources so as to achieve sustainable consumption and production, and inclusive and sustainable industrialization,

Underlining that the circular economy and digitalization, and the interplay between them, can make a major contribution to reaching the SDGs, particularly responsible consumption and production,

Mindful that due to the COVID-19 pandemic we are facing major disruptions that will force us to use our limited means even more efficiently against the background of the crisis,

Stressing that the COVID-19 pandemic has reversed hard-won development gains, particularly in achieving gender equality and reducing poverty, and has exposed the deep economic and social inequalities and the challenges addressed by the 2030 Agenda for Sustainable Development, thus making the achievement of the SDGs all the more necessary and urgent,

Emphasizing that responsible consumption and production are pivotal and cross-cutting elements of the SDGs, and are crucial means to build back better and greener, as they enable the efficient use of natural resources, minimize environmental degradation, pollution and waste, and consider each stage of the life cycle while creating opportunities for social and economic development, thus contributing to poverty eradication and shared prosperity,

Aware that the pandemic crisis has revealed the precariousness of long and complex value chains, and the flaws of the linear "take-make-use-dispose" pattern of production and consumption,

Noting that the price of products does not always reflect environmental or social costs, such as pollution effects or underpaid labour, which have a negative impact on people's health and quality of life,

Encouraging the disclosure of appropriate product information to consumers, and promoting the development of measures to increase transparency in production chains,

Stressing that circular economy transformation, although predominantly associated with product manufacturing or resource intensive industries and value chains, refers to the economy as a whole, including service dominated industries, thus requiring the engagement of the full range of actors across each industry and sector,

Noting that the world is currently in the midst of the creation of a more circular economy, through policy initiatives such as the European Circular Economy Action Plan, and of the digital revolution, both of which have the power to transform our economy and society,

Noting also that big efforts are currently being made by national and international policymakers to promote and regulate both transitions, and the increasing need to align their efforts or create bridges between policies,

Underscoring that, through the "digital for development" (D4D) policy, consideration is being given to how digitalization could change people's lives and result in inclusive, equitable, efficient, affordable, faster and, above all, sustainable universal growth,

Noting that digitalization gives rise to novel digital platforms, helps create new kinds of markets, which can be based on the virtualization of products and processes, and facilitates easier and more efficient networking, collaboration and co-creation with stakeholders,

Bearing in mind that digitalization helps to cut costs and increase efficiency, including efficiency of resources,

Underscoring the important role of international digital learning and collaboration platforms, often with virtual technologies, for learning, networking and co-creation, while the COVID-19 pandemic poses severe challenges to education across the world due to limited access to infrastructure and technologies,

Aware that digitalization is not a goal in itself but an enabler and an accelerator to effectively achieve all 17 SDGs,

Highlighting the fact that the COVID-19 crisis has accelerated digitalization,

Mindful that because of the restrained mobility of people due to the prescribed health protocol of physical distancing as a result of the pandemic, consumer behaviour towards digitalization has radically changed, especially in terms of transactions of both private and public goods,

Underscoring that any future disaster risk reduction strategy will be (big) data driven,

Paying due regard to avoiding the most vulnerable people becoming victims of the circular economy and digital transition by including solidarity in the recovery process in order to fully seize the opportunities of the current crisis,

Stressing that the shift to a circular economy has the potential to allow countries to decouple growth from resource use and environmental impact, generate economic opportunities, build long-term resilience, protect the environment and human health,

Underlining that the implementation of the circular economy principles in key sectors can play an important role in reducing greenhouse gas emissions and successfully addressing climate change,

Bearing in mind that creating consumer demand for resource efficient products can be a challenge, as environmentally sustainable products may not be easily available, affordable, user-friendly or functional and attractive to consumers, especially at the early stages of their development,

Acknowledging the potential of digitalization to strengthen the circular economy, and stressing that circular economy and sustainability principles should be at the heart of digitalization,

Noting that digitalization and the circular economy are driven by the following "bridging technologies": the internet of things, artificial intelligence, robotics, big data, 3D printing, augmented reality, and blockchain,

Recognizing that the circular economy and digitalization have the potential to contribute to equitable economic growth and enable the economic empowerment of women and vulnerable populations, and youth-led collective action,

Emphasizing that mainstreaming digitalization and the circular economy requires ambition, political will and a fundamental change of vision at all levels, which go far beyond the standard digital and environmental political agendas, and must be based on a systemic national approach with the participation of all sectors of society, as well as on enhanced international cooperation,

1. *Invites* parliaments to give digitalization and the circular economy more prominence on the political agenda, as part of their efforts to address the SDGs, particularly responsible consumption and production;

2. *Calls on* parliaments to mainstream digitalization and circular economy principles into public policies and national strategies, and to adopt an enabling framework for their implementation;

3. *Notes* that reducing existing inequalities in terms of access to digital platforms on the part of women and many vulnerable populations as well as marginalized segments of society, including Indigenous people, racialized communities, and persons with disabilities in order to enhance their full participation in the digital economic transition should be duly regarded;

4. *Encourages* parliaments to promote adequate regulatory frameworks, including economic and financial incentives, with a view to enabling circular economy models to deliver sustainable products and services that are both scalable and competitive in terms of price, quality and convenience;

5. *Calls on* all actors to make the right innovative choices against the background of the pandemic and to prioritize future-proof and sustainable sectors and technologies while benefitting from the huge social, economic and ecological advantages of smart digitalization;

6. *Invites* parliaments to recognize the need for and opportunity of a resilient and low-carbon inclusive recovery from COVID-19, as an enabler for achieving the 2030 Agenda, and calls on them to ensure that recovery plans incorporate responsible consumption and production practices, based on digitalization and circular economy principles, among others, while taking into account national circumstances;

7. *Calls on* parliaments to adopt legislation that addresses food waste and loss at every phase and level of the food supply chain, and to stimulate the use of new technologies for the creation of an integrated agricultural and food system whereby food utilization is optimized and loss and waste of resources are minimized;

8. *Urges* parliaments to support policies that encourage repair, reuse and resource recycling, including the design of products suitable for recycling; the reduction of primary material consumption; and the utilization of secondary resources to facilitate sustainable resource management, and invites them to encourage new business and service models that are not dependent on mass consumption of disposable products;

9. *Requests* parliaments to ensure that the functioning of all public institutions, central and local, takes a more holistic approach to sustainability, while incorporating both digital and circular economy principles, including the adoption of green and sustainable procurement legislative frameworks and monitoring systems;

10. *Invites* parliaments to encourage international policy coordination of standards, regulations and policies for the circular economy;

11. *Calls on* parliaments to create an environment conducive to the development and application of digital solutions, such as the internet of things, artificial intelligence and blockchain, aimed at maximizing the potential of the circular economy;

12. *Also calls on* parliaments, as part of efforts to create an enabling environment for digitalization and the circular economy, to place special emphasis on data policies and common data architecture;

13. *Invites* parliaments to encourage research and development to increase innovation and knowledge-sharing including the transfer of technology, particularly to developing countries on mutually agreed terms for the uptake, upscaling and replication of resource-efficient and clean technologies and innovative business practices based on digitalization and the circular economy;

14. *Encourages* parliaments to promote collaboration with the Technology Bank for Least Developed Countries, established by UN General Assembly resolution 71/251, which has a critical role to play in the digital transformation of the LDCs, to attain sustainable development by facilitating access to and implementation of digital technologies and providing assistance with data management issues;

15. *Calls on* parliaments from donor countries to encourage international development cooperation agencies to mainstream digitalization and circular economy principles in their financial assistance and capacity-building programmes aimed at supporting COVID-19 economic recovery and SDG implementation;

16. *Also calls on* governments to integrate digital skills and a circular way of life in education at the earliest possible stage; and to conduct awareness campaigns to encourage consumers' engagement in sustainable practices;

17. *Invites* parliaments to create an enabling environment for citizens' access to digital solutions for their digital empowerment;

18. *Also invites* parliaments and governments to allocate appropriate financial resources to encourage the development of both digital and circular economy business models, while specifically empowering young and women entrepreneurs;

19. *Further invites* parliaments to promote gender-inclusive education frameworks and policies to boost education opportunities and digital skills development for women and girls in STEAM-subjects to narrow the gender digital divide;

20. *Encourages* parliaments to support efforts by regional and local institutions to foster urban sustainability through the development of inclusive, safe, resilient and sustainable smart cities that digitally optimize communication, transport, energy, water and sanitation systems, according to circular economy and digitalization principles;

21. *Emphasizes* the urgent need to work towards a circular built environment by adopting building practices that minimize the use of raw materials to decrease emissions, by increasing the recovery rate of construction and demolition waste, and by improving the energy efficiency and extending the lifespan of existing buildings;

22. *Calls on* parliaments to encourage the integration of circular economy models into the national response to climate change, and invites them to ensure that climate change policies and strategies include measures to optimize the utility of products by maximizing their use and extending their lifespan and enhance recycling (using waste as a resource), while promoting a circular design that reduces material consumption and uses lower-carbon alternatives;

23. *Also calls* on parliaments to encourage full transparency pertaining to all used materials in manufacturing in order to limit any introduction of harmful chemical substances in the production cycle, and furthermore to promote the use of fully recyclable materials;

24. *Invites* parliaments to support the adoption, including through public-private partnerships, of sound environmental and social standards for the extractive industries, as well as of standards and policy frameworks that enhance the sustainable recycling of secondary materials and mitigate challenges associated with the digital economy;

25. *Calls on* parliaments to promote digitalization and circular solutions, including circular procurement, circular design and services instead of products, as a means to develop a more resilient, and economically and environmentally sustainable travel and tourism industry;

26. *Requests* parliaments to ensure that governments invest in adequate digital infrastructure for secure, accessible and affordable internet coverage, connectivity, regulatory frameworks for data protection/privacy, and cybersecurity standards and governance, in order to enable the circular economy and D4D to reach their full potential;

27. *Invites* parliaments to incentivize the implementation of circular business models with long-term benefits, such as changing consumer behaviour, stimulating innovation, and the scaling and diffusion of technologies;

28. *Calls on* parliaments to stimulate national and international networking and collaboration between schools, research institutions and networks, and other relevant stakeholders (for example, companies, NGOs and international organizations) to find digital solutions to challenges related to the circular economy, for example by encouraging co-creation through competitions and hackathons;

29. *Invites* parliaments to ensure that efforts to accelerate the transition to digitalization and the circular economy address potential risks, such as increasing material and energy use, increasing greenhouse gas emissions, deepening the digital gap among and within countries, and increasing the environmental footprint of the IT industry, as well as the transition’s negative consequences in terms of security and human health;

30. *Calls on* the IPU to enhance cooperation with Member Parliaments and other organizations in order to gather evidence on the circular economy, environment and digitalization, to map the interplay between them and to promote guidelines for parliamentary action;

31. *Also calls on* parliaments to see to it that digitalization and circular-economy principles, and strengthened goals to this effect, are incorporated while approving future free trade agreements, which require parliamentary ratification;

32. *Invites* parliaments to support the use of standardized, comparable and high-quality digital data which is properly mined, investigated and managed, and stresses that promoting digitalization is an important tool to support efficient and reliable information collection and delivery, which are key elements for a safe and sustainable circular economy;

33. *Requests* parliaments to rationalize the discussion on data sharing by distinguishing between different types of data and to establish fair and functional data regulation based on common sense by securing fair access to data, as well as fair protection of data according to the internationally accepted data protection principles, intellectual property rights and other relevant legal frameworks as per national circumstances;

34. *Encourages* parliaments and governments to engage in dialogue with stakeholders (for example, civil society, companies and administrations) in order to increase their awareness of the importance of providing open data and turn them into active participants of the data economy and co-creators of knowledge when legally possible;

35. *Calls on* parliaments to envisage measures aimed at tackling people's lack of basic digital skills and e-literacy, and at increasing the number of IT, artificial intelligence, blockchain and other digital professionals, as a means to proactively shape a digital transformation centred around sustainable ecological, social and economic development dimensions;

36. *Invites* parliaments to exchange information and best practices and implement capacity-building programmes with a view to increasing awareness and knowledge among parliamentarians about the interplay between digitalization and the circular economy, and its potential in promoting a resilient and green recovery and achieving the SDGs, particularly responsible consumption and production.

---

* The resolution was negotiated in keeping with the Special Rules of Procedure governing virtual sessions of the IPU Assembly and Standing Committees. Reservations were received from:

India, which expressed reservations on preambular paragraphs 7 and 29.

Nicaragua, which expressed reservations on operative paragraphs 3, 8, 20, and 28.